11

حوار العرب

مجلة فكرية ثقافية شهرية تصدرها «مؤسسة الفكر العربي»

السنة الأولى / العدد 11

أكتوبر (تشرين الأول) 2005

الخرافة في السياسة العربية

▪

أفكاره قنبلة في الرأس: صورة الإيديولوجي

▪

الوجه اللبناني ـ السوري لـ «العملة العراقية»

▪

شانيولو: الغربي لا يفقه شيئاً في السياسة الخارجية لبلاده

▪

ثروات الخليج بين ارتفاع سعر البرميل وانخفاض الدولار

"محور خاص"

العرب والفجوة الرقمية

▪

أدونيس: العربي هو العدو الأول للعربي

حوار العرب

السـنة الأولـى / العـدد 11 / أكتوبر (تشرين الأول) 2005

فكرية ثقافية شهرية

تصدر عن



مؤسسة الفكر العربي

■

رئيس التحرير: **الدكتور محمد الرميحي**

مدير التحرير: **أحمد فرحات**

المدير المسؤول: **جوزف فاضل**

■

■

العناوين والمراسلات: ص.ب.: 524 - 11 - بيروت - لبنان

هاتف: 997100(1-961) - فاكس: 997101(1-961)

E-mail: hewar@hewar.info

hewar@arabthought.org

التوزيع: «شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع»

الإعلانات: يتفق بشأنها مع الإدارة

■

ثمن النسخة: السعودية: 7 ريالات - لبنان: 4 آلاف ليرة - الكويت: 750 فلساً - الأردن: 500 فلس - قطر: 7 ريالات - البحرين: 750 فلساً - الإمارات: 7 دراهم - عُمان: 1 ريال - اليمن: 70 ريالاً - سوريا: 25 ليرة سورية - مصر: 3 جنيهات - المغرب: 10 دراهم - تونس: 1 دينار - ليبيا: 1 دينار - الجزائر: 100 دينار - فلسطين: 1 دولار - الدول الأوروبية: 3 يورو - الولايات المتحدة: 3 دولارات.

ترحب مجلة «حوار العرب» بنتاج الكتّاب والمفكّرين بمختلف توجّهاتهم، لبلورة حوار جادّ يرفد الثقافة العربية، ويسهم في تشكيل رؤية عربية واعية ومستقبلية.

من وجوه هذا العدد



أدونيس



جان بول شانيولو



بول كروغمان

حنا عبود
د. وحيد عبد المجيد
د. يحيى اليحياوي
تركي علي الربيعو
محمد أبو قريش ص٢٨
جمال محمد غيطاس
د. محمد سالم
محمود حيدر
عدنان كريمة
عمر كوش
كامل فاعور
د. غسان مراد

هوامش على إدارة عملية نقل المعرفة التكنولوجية

المهندس محمد أبو قريش
(خبير مصري في الاتصالات وسكرتير الجمعية العلمية لمهندسي الاتصالات)



■ من خلال علاقة الشراكة مع شركات تكنولوجية عالمية، يجب إلزام الطرف الأجنبي بنقل المعرفة التكنولوجية، وتمكين مهندسينا منها، وتطوير أدائهم، وتحقيق قيمة مضافة في قيامهم بأعمال مضافة لم يقوموا بها من قبل

عرفت البشرية عهوداً مختلفة، بدءاً بالمجتمعات البدائية، ثم المجتمعات الإقطاعية، فالمجتمعات الرأسمالية ثم مايعرف حالياً بمجتمع المعرفة. وقد لعبت النار واكتشاف المعادن وتشكيلها في أدوات، فالآلة البخارية، أدواراً حاسمة في انتقال البشرية من عهد إلى آخر، بل وحددت ملامح اقتصادات المراحل والعهود المختلفة للمجتمعات البشرية، فلقد كان هناك الاقتصاد البدائي والاقتصاد الإقطاعي والاقتصاد الرأسمالي وحالياً اقتصاد المعرفة.

أدى تعطيل التنمية في بلدان كثيرة حول العالم إلى عجز هذه الدول وتخلفها عن عصر الصناعة، وامتد هذا العجز والتخلف إلى العصر الحالي الذي يعيشه المجتمع البشري وماتم تعريفه بعصر المعرفة. إذ تشهد الأزمة الحديثة معياراً عاماً جديداً لقياس قوة الأمم، إضافة إلى قوتها الاقتصادية والعسكرية ومواردها البشرية، وهو قدرتها على إنتاج المعلومات وتنظيمها والاستفادة منها. وانقسمت الأمم إلى دول غنية في مجال المعلومات ودول فقيرة في إنتاج المعلومات، وعجزت دول كثيرة عن إنتاج المعلومات، الذي لم يكن في الأصل هدفاً لخطط التنمية، ولم يرتفع مستوى التعليم والثقافة والبحث العلمي فيها وانخفضت القدرة على تمويل البحوث. وبعد الفجوة الصناعية، تزايدت هوة الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب، وشاع استخدام هذا المصطلح ويقصد به تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ لمصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها لأغراض التنمية.

أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلى أن تآكل الطبقة الوسطى يعيق تنمية المعرفة، لأنها الطبقة المتعلمة القادرة على تقدير شتى أشكال المعرفة. كما أشار إلى أن القوى النفطية أصابت عدداً من القيم والحوافز الاجتماعية التي كان يمكن أن تؤازر الإبداع واكتساب المعرفة ونشرها، فضعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمثقف، وباتت القيمة الاجتماعية العليا للمال والثراء، بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما. وأعني بإنتاج المعرفة، الإنتاج من الكتب المؤلفة والمترجمة والإنتاج داخل المعامل ومراكز البحث والجامعات ومراكز التطوير وفي المصانع ومراكز قياس الرأي وماينتج من كتب ودوريات وتقارير ودراسات وصحف ووثائق وبراءات اختراع وقواعد بيانات وبنوك معلومات وبرمجيات، وهذه المنتجات المعرفية يطلق عليها المحتوى. ويؤدي عدم تطور المحتوى متوازياً مع التطور في البنية الأساسية إلى تشجيع النمط الاستهلاكي، ويصبح عاملاً إضافياً في استنزاف الموارد.

تبلغ نسبة الأمية في بلد مثل مصر نحو 42 في المائة، مثلها مثل معظم البلدان العربية، ومستوى الدخل ينخفض ويتزايد عدد الفقراء. بينما بلغ ما أنفقته مصر على البحث العلمي والتطوير 0,2 في المائة من الناتج القومي الإجمالي في الفترة من 1989 وحتى العام 2000، وبالمقارنة للمتوسط العالمي عن تلك الفترة وهو 2,38 في المائة من الناتج العالمي بلغت قيمة الصادرات عالية التقنية في مصر 314 مليون دولار العام 2001، بينما بلغت في بلد مثل إسرائيل عن العام نفسه 7456 مليون دولار (الإحصائيات واردة في تقرير التنمية الإنسانية العربية). ويقتصر عدد مستخدمي الإنترنت على 1,6 فقط من سكان الوطن العربي، ويوجد 18 كمبيوتراً لكل ألف شخص، في حين يصل المتوسط العالمي إلى 78,3 لكل ألف شخص. ويمثل إنتاج الدول

العربية من الكتب 0,8 في المائة من الإنتاج العالمي وهو أقل مما تنتجه دولة مثل تركيا لا يتعدى سكانها ربع مواطني الوطن العربي الذين يمثلون 5 في المائة من عدد سكان العالم.

لماذا تحدث الفجوة

والإحصائيات الكمية هذه، لا تعبر وليست هي الحكم الفصل على الفجوة الرقمية، بل إن الفجوة تحدث بسبب عدم القدرة على توظيف إمكانيات التكنولوجيا المتقدمة في حياتنا الاجتماعية. وبخصوص الحاسبات مثلاً في بلادنا العربية، يستحوذ استخدامها في حسابات الأجور على النسبة الأعلى في الاستخدام، وهناك شيوع لتعريف الفجوة الرقمية على أساس أنها أعداد أقل أو نسب أقل، وفي هذا نوع من الخداع، وثمة فئات داخل مجتمعاتنا تستمد مصلحتها ونفوذها وبقاءها من الترويج لهذا المفهوم. ويفضح بعض الخبراء هذا المفهوم السائد للفجوة الرقمية ويكشف عن أنه بالأساس أزمة اجتماعية وليس مجرد نقص في مهمات تقنية، بل أن الترويج وسيادة الصيغة التكنولوجية - الاقتصادية يسهمان في تعميق ضباب الرؤية، وإخفاء الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية للأزمة.

ويجب أن يشمل المفهوم فجوة البنية الأساسية للاتصالات، وفجوة المحتوى التي يمكن تفريعها إلى فجوة العقل وفجوة التعليم وفجوة اللغة، وتصب جميعاً في فجوة اقتصاد المعرفة (راجع كتاب د. نبيل علي عن الفجوة الرقمية - سلسلة عالم المعرفة أغسطس / آب 2005). إذاً، يعكس الاستخدام ودرجة التوظيف للأدوات في حياة البشر ومدى تحقيقهم لمستويات معيشية متقدمة، أو متخلفة جانباً رئيساً من جوانب مفهوم الفجوة الرقمية. ففي العهد الصناعي، استطاع المستعمر توظيف كل إمكانيات بلادنا كسوق استهلاكية للمنتجات الصناعية، وحالياً يتكرر المشهد أمامنا جميعاً بأن نظل سوقاً استهلاكية للمنتجات المعلوماتية.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلى أن الاعتماد على الخبرات الأجنبية في مجالات حياتنا كافة والاعتماد على المشروعات ذات العوائد السريعة واستخراج الموارد الناضبة مثل البترول، ذلك كله أدى

■■■

تآكل الطبقة الوسطى يعيق تنمية المعرفة، لأنها الطبقة المتعلمة القادرة على تقدير شتى أشكال المعرفة

■■■

إلى انخفاض حوافز تشجيع الاستثمار في مجالات إنتاج المعلومات، كما أدت أشكال الشراكة مع الأجانب إلى استنزاف الموارد من دون تنمية حقيقية لنقل السر التكنولوجي، ولهذا يجب مراجعة اتفاقيات الشراكة مع الطرف الأجنبي وإعادة تعديلها إلى برامج لنقل المعرفة التكنولوجية وتطويرها في مقابل مدفوعات البلدان العربية.

القوة والضعف

تمثل جوانب علاقة الشراكة مع شركات التكنولوجيا العالمية أحد الجوانب المهمة في صياغة مشروع التحول لمجتمع المعلومات، وبقدر نجاح الطرف المحلي في تحليل الوضع القائم ومحاولة اقتناص الفرص المتاحة من التناقضات في الوضع العالمي والميزات النسبية في سوقنا، واستخدام عناصر القوة المتاحة لدينا في تحقيق وضع يدعم التنمية والتطوير في اتجاه التحول لمجتمع المعرفة، وفي مجال خدمات التشغيل والصيانة، نكون قد نجحنا في قطع خطوات طويلة على طريق مجتمع المعرفة. فالحاجة الماسة والفاعلة لنقل المعارف التكنولوجية والسر التكنولوجي، مع ضرورة قيام مهندسينا بأداء الأعمال كافة، وعدم الاستعانة بالطرف الأجنبي إلا بعد استنفاد الخبرات المحلية، مسألة في غاية الأهمية للتخلص من التبعية للآخرين. يجب إلزام الطرف الأجنبي بنقل المعرفة التكنولوجية وتمكين مهندسينا منها، وتطوير أدائهم وتحقيق قيمة مضافة في قيامهم بأعمال مضافة لم يقوموا بها من قبل.

وهناك قاعدة بسيطة يمكن تطبيقها لنقل أية أنشطة للأعمال إلى خارج المؤسسة والاستعانة ببديل خارجي لأداء هذه الخدمة عندما يحقق ذلك قيمة أعلى لاستثمارات المؤسسة على المدى الطويل، ويفيد إلى حد كبير في تحليل الفرص والمخاطر (والتهديدات وعناصر القوة) في أداء هذا التحليل بكفاءة عالية.

فنقاط الضعف تتمثل في عدم توسيع نطاق المناقشة لموضوع اتفاقيات الشراكة مع شركات التكنولوجيا العالمية في أوساط العاملين، وكذلك عدم تهيئة المناخ لطرح البدائل. وفي أحيان كثيرة لا يلتفت إلى ما قد تحتويه عروض الشركات الأجنبية في اتفاقيات الشراكة لخدمات لا تكون ضمن الاحتياجات الفعلية، بل وقد تسلب إدارة الطرف المحلي حقها الأصيل في إدارة الخدمة، علاوة على محاولة إضعاف الجانب المحلي في تقييمه لأداء الطرف الأجنبي لدى

هوامش على إدارة عملية نقل المعرفة التكنولوجية

■ يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلى أن الاعتماد على الخبرات الأجنبية في مجالات حياتنا كافة، والاعتماد على المشروعات ذات العوائد السريعة، واستخراج الموارد الناضبة مثل البترول، أدى إلى انخفاض حوافز تشجيع الاستثمار في مجالات إنتاج المعلومات واستنزاف الموارد من دون تنمية حقيقية لنقل السر التكنولوجي

اعتماد شهادات استلام المشروعات المنفذة بواسطته. وغالباً ما تكون الأسعار غير اقتصادية بالمرة، وفي أحيان كثيرة ترد عبارات غامضة في هذه الاتفاقيات وتترك كما هي من دون حذف أو إزالة للغموض، وفي أحيان كثيرة ترد إضافات بمثل هذه الاتفاقيات لا تركز على نقل المعرفة التكنولوجية، ولا تلتفت للأعمال التي يمكننا تأديتها بالخبرات المحلية. ويرد بمثل هذه العروض دائماً نصوص توسع نطاق الاستعانة بالأجانب، وغالباً ما تنعدم معايير التقييم التالية لضمان فاعلية اتفاقيات الشراكة. ومن المهم الالتفات لعوامل تدعيم القرار بشأن هذه الاتفاقيات وتطويرها والاستمرار فيها من عدمه، مثل نوع الأعطال التي نحتاج فيها الطرف الأجنبي لنقل المعرفة الناقصة، وعدد مرات الاحتياج للطرف الأجنبي وعدد مرات الأعطال الجسيمة وعدد سنوات التعاقد مع الشركات الأجنبية. وغالباً لا تحوي هذه الاتفاقيات أية إشارة لحق الجانب المحلي في تقييم أداء الطرف الأجنبي والتزامه بمسؤوليته في نقل المعرفة، فضلاً عن عدم قصر اتفاقيات الشراكة مع الطرف الأجنبي على الاحتياجات الفعلية مع ارتفاع التكلفة الاقتصادية لمثل هذه الاتفاقيات، الذي لا يقتصر عليها وحدها، ولكنه يشمل الأنشطة المبنية عليها كافة، نتيجة لزيادة الاعتماد على الأطراف الأجنبية بدلاً من المضي في الاعتماد على المصادر المحلية، ما يسبب ضعفاً نسبياً يتفاقم لدى الجانب المحلي.

لكن، من خلال خبرتي الشخصية توجد نقاط قوة لدى الجانب المصري، إذ وجدت مشروعات استمرت لفترة طويلة من دون الاعتماد على عقود الخبراء الأجانب، ما أسهم في تراكم خبرات عالية محلياً، وأحياناً حدثت أعطال جسيمة بالخدمة تسبب فيها الخبراء الأجانب أنفسهم. فالشركات الكبرى حالياً تعتمد على مركز، أو مراكز عدة للتدعيم الفني، وخدمة العملاء تخدم مناطق واسعة نسبياً، فقد يكون لإفريقيا مثلاً مركز أو مركزان، يتم فيهما تركيز الخبرات بعدد قليل من الخبراء، أما الموجودون في مواقع البلدان، فهم إما خبراء محليون، أو أجانب من حديثي الخبرة، وتعتمد الشركات الكبرى على هؤلاء في

■ ■ ■

بعد الفجوة الصناعية، تزايدت هوة الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب وشاع استخدام هذا المصطلح، ويقصد به تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ لمصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها لأغراض التنمية

■ ■ ■

مهام ليست معقدة نسبياً، مثل جمع أعراض الأعطال وإجراء التحليل الأولي لها، لكن تصميم الحلول النهائية يقع على عاتق المراكز الرئيسة.

المصريون وبرامج نقل المعرفة

ويحدث أحياناً أن يتسبب مثل هؤلاء المحليين والأجانب حديثي الخبرة في أعطال بالخدمة نتيجة حداثة خبرتهم، وارتفاع معدل انتقالهم من شركة إلى أخرى Turn Over. وهناك حالات كثيرة استطاع المصريون إدارة

الموقف في المفاوضات لعقد اتفاقيات شراكة من أطراف أجنبية لتطوير مفهوم برامج نقل المعرفة، بالإضافة إلى الأداء مرتفع المستوى والخبرات المتراكمة لدى الجانب المحلي بسبب التدريب الجيد والاهتمام بالعنصر البشري وبرامج الإعداد الحديثة، لتقليل الآثار السلبية لمشروعات تسليم المفتاح عبر المشاركة بأعمال تنفيذ المشروعات، بدءاً من التركيبات والاختبارات حتى إعداد المشروع لدخول الخدمة. وهذه السياسة تسهم في مزيد من الوعي بضرورة إعادة صياغة اتفاقيات الشراكة من شركات التكنولوجيا العالمية لإلزامها بنقل Know How، حتى يكسب الطرف المحلي خبرات وإمكانيات إضافية في مجال التفاوض لصياغة مثل هذه الاتفاقيات.

لقد أتاحت ظروف المنافسة العالمية الحالية بين الشركات فرصاً على رغم تعقد الموقف، ودفعت المنافسة الشرسة بين الاحتكارات العالمية المختلفة التطورات التكنولوجية، وظهور قوة العملاء كإحدى القوى الرئيسة في السوق، وضرورة تلبية احتياجاتها من الخدمات الجديدة، باتجاه تقصير فترة التحول من نظام تشغيل إلى آخر بخدمات إضافية، حتى أن متوسط فترة أنظمة التشغيل، لا تزيد في الغالب على أربع سنوات. ومعلوم أن التعاقد على نظام تشغيل جديد يفرض فترات ضمان تمتد من مشروع إلى آخر، وبسبب التنافس الشرس على زيادة النصيب في الأسواق تتسع المشروعات ولا تكاد تنقضي سنة الضمان على مشروع إلا ويدخل آخر تحت غطاء سنة الضمان، ما يوفر غطاء يمتد على مدى فترة خدمة أنظمة التشغيل المتتالية، وهذا يخفض من عنصر المخاطرة على الخدمة من دون احتياج الشركات الأجنبية للقيام بصيانتها.

وعندما ترتفع اعتمادية منتجات الأنظمة التكنولوجية وزيادة متوسطات طول الفترة بين أعطال المنظومة، يصبح هذان العاملان من العوامل المهمة والمؤثرة في عوامل المنافسة والمفاضلة بين الشركات العالمية، كما يكتسب هذان العاملان أهمية لدى المستهلكين لتخفيض معدل الاحتياج للطرف الأجنبي.

■ ■ ■

يشكل توقف التدريب الفني في مجال التكنولوجيا خطراً بالغاً، ومن هنا يجب أن تظل عملية التدريب مستمرة، ودونما انتهاء، فهناك دوماً أجيال جديدة لمستويات التكنولوجيا التي تتطور بمعدل يهدد كفاءة التشغيل، وترفع من تكاليفه إلى أقصى درجة

■ ■ ■

وفي حالة شمول عقود المشروع على نص واضح بضمان أعطال «السوفت وير» مثلاً، يقلل ذلك الضغوط على الإدارة المحلية من الطرف الأجنبي للدخول في تعاقدات لصيانة الخدمة.

وفي حقيقة الأمر فإن واقع المقارنة بين اتفاقيات نقل المعرفة والتدريب من جهة واتفاقيات التدعيم الفني وقت الطوارئ من جهة أخرى، تظل في مصلحة عقود نقل المعرفة والتدريب من حيث التكاليف الاقتصادية، ومن حيث الارتقاء بمستوى العناصر البشرية المحلية. كذلك تؤدي المشكلات المالية والظروف الاقتصادية الصعبة وانخفاض قيمة العملة المحلية إلى ضغوط عالية على الإنفاق العام، وتتزايد الحاجة إلى إيجاد بدائل لاتفاقيات الشراكة مع موردي التكنولوجيا، وخصوصاً أنه أصبح بادياً للجميع من خلال تجارب مختلفة ومتعددة، أن الخبرات الفنية والمحلية المتراكمة لدينا، تشكل أساساً سليماً وقوياً للاعتماد عليها.

زد على ذلك، أن الظروف الحالية، تمثل فترة انتقالية لتحول جذري في تكنولوجيا الاتصالات، والتحول لعالم المزج بين الصوت وعالم المعلومات CON VERGENCE. وفي مثل هذه الظروف يكون المنتجون الاحتكاريون مستعدين أكثر من أي وقت مضى للتخلي عن بعض الأسرار التكنولوجية KNOW HOW المرتبط بالتكنولوجيا الحالية، والاستفادة من هذه الظروف يؤدي إلى تراكم المعارف التكنولوجية لدى الجانب المحلي. فقد سبق أن شهد العصر الصناعي الشركات الكبرى المتخصصة في التكنولوجيا العالية وهي تبدي استعداداً لنقل الأسرار التكنولوجية الخاصة ببعض المنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطوراً، وتفرغت هي للمنتجات الأكثر تطوراً. ومن خلال تلك الظروف، استطاعت بلدان كالصين والنمور الآسيوية الاستفادة في دوران عجلة التصنيع فيها، وشهدنا انتقال صناعة الإلكترونيات والسيارات ورقائق الحاسبات إلى ماليزيا وهونج كونج وأندونيسيا وكوريا والهند، حتى أن بعضها استطاع امتلاك القنبلة الذرية والأقمار الصناعية. والفترة الحالية تشهد انتقال العالم من العصر الصناعي إلى العصر المعلوماتي، حيث تكون شركات التكنولوجيا مستعدة للتنازل طوعاً عن بعض أسرار العالم القديم في تكنولوجيا الشبكات

هوامش على إدارة عملية نقل المعرفة التكنولوجية

■ هناك شيوع لتعريف الفجوة الرقمية على أساس أنها أعداد أقل، أو نسب أقل، وفي هذا نوع من الخداع.. وثمة فئات داخل مجتمعاتنا تستمد مصلحتها ونفوذها وبقاءها من الترويج لهذا المفهوم، ويفضح بعض الخبراء هذا المفهوم السائد للفجوة الرقمية، كاشفاً أن مسألتها هي في الأساس سياسية واجتماعية وثقافية

والاتصالات، وإدراك ذلك يتيح للطرف المحلي فرصاً للحصول على المعرفة المفقودة.

خطورة توقف التدريب الفني

وهناك أشكال متعددة لجوهر العلاقة بين مستخدم التكنولوجيا ومنتجها، بحيث يعهد طرف إلى الآخر بمهام معينة بدلاً من القيام بها بنفسه، كما يعهد طرف إلى آخر بمجرد الإشراف على صيانة أجهزة ومعدات وبرمجيات وضمان تشغيلها بشكل مناسب طوال الوقت، أو الإشراف على تجهيز وإعداد بيانات ومعلومات فقط، وقد يقتصر على تنفيذ برامج لتدريب كوادر بشرية، ويلتزم بضمان إعدادها للمستوى المطلوب. ويحتمل أن تتصاعد المهام محل "OUTSOURCING" بحيث يحدد الطرف الأول نوع المنتج، أو الخدمة النهائية التي يريد الحصول عليها من منتج التكنولوجيا، ونظراً لتوافر قاعدة بشرية لدى مصر تمتلك خبرات فنية ليست بالقليلة، فإن أداءها يزداد كفاءة عندما تنتقل إليها المعرفة الحديثة؛ وهذا الوضع يجب أن يحدد جوهر العلاقة في ما بين الطرفين والفترة الانتقالية للتحول نحو RCONVER GENCE، وفتح الباب أمام المفاوضات على نقل بعض الأسرار التكنولوجية لمنتجات تكنولوجيا المستقبل، وزيادة الوعي بموقفنا التفاوضي لتحقيق ماتريد.

ولا يخلو الأمر من مخاطر، إذا لم ترتق اتفاقيات الشراكة مع شركات التكنولوجيا العالمية إلى اتفاقيات نقل المعرفة تخدط بدط . فعندما يحاول الطرف المحلي ويسعى بإخلاص لخفض تكاليف التشغيل والصيانة ويتحمل المسؤولية، لا يقابل ذلك بالتقدير الكافي من جهة الإدارة، ما يولد بعض الانطباعات السلبية لدى العاملين. ويصبح اتساع الفجوة بين رغبة العاملين في الاعتماد على أنفسهم وتطوير قدراتهم الذاتية وحاجتهم للتدعيم من رؤساء العمل، وما يجري على أرض الواقع مخاطر حقيقية على خطط التطوير والتنمية على وجه الخصوص، كما ترتفع كذلك احتمالات خطر استنزاف الموارد من دون تنمية حقيقية وتطوير حقيقي للموارد البشرية، وتزيد كذلك مخاطر ارتفاع معدل الاعتماد على العنصر الأجنبي في التشغيل، وتزايد ضعف الموقف التفاوضي مع الطرف الأجنبي.

ويشكل توقف التدريب الفني خطراً بالغاً على المستويات كافة، فعملية التدريب يجب أن تكون مستمرة لا تنتهي، فهناك دائماً أجيال جديدة لمستويات التكنولوجيا التي تتطور بمعدل يهدد كفاءة التشغيل وترفع من تكاليفه لأقصى درجة.

سيكون الموقف التفاوضي للطرف المحلي وقت إبرام عقد المشروع أقوى نسبياً نظراً لوجود عروض عديده من شركات مختلفة، فمن يقدم ميزات أفضل وسعراً أفضل يمكن قبوله، وبذلك تتاح فرصة للنص على شمول عقد المشروع لضمان «السوفت وير» ومشكلاته وتحسين أدائه طوال فترة تشغيله، وهذا يخفض الضغط على الطرف المحلي والجهاز الإداري ويقلل حدوث مشكلات بالخدمة لا تتوافر الموارد الكافية لحلها محلياً. كذلك توجد إمكانية لقيام الطرف الأجنبي بديلاً عن الطرف المحلي بأعمال يمكن تدعيمها محلياً، والتحول في اتجاه اتفاقيات تلزم الطرف الأجنبي بنقل الأسرار التكنولوجية للطرف المحلي نظير المقابل المادي، أي اتفاقيات شراكة لنقل المعرفة التكنولوجية والتدريب المنتظم لتطوير قاعدة الخبراء المحليين.